كان أمرا لأنه صار في حكم الشرط حيث وصلت التي بالفعل وإذا كان كذلك لم يحسن النصب لأن تقدير الفعل قبل أداة الشرط لا يجوز وتقديره بعد الصلة يحتاج إلى إضمار فعل غير قوله فاستشهدوا لأن استشهدوا لا يصح أن يعمل النصب في اللاتي وذلك لا يحتاج إليه مع صحة الابتداء وأجاز قوم النصب بفعل محذوف تقديره اقصدوا اللاتي أو تعمدوا وقيل الخبر محذوف تقديره وفيما يتلى عليكم حكم اللاتي ففيما يتلى هو الخبر وحكم هو المبتدأ فحذفا لدلالة قوله فاستشهدوا لأنه الحكم المتلو عليهم أو يجعل ا أو عاطفة والتقدير أو إلى أن يجعل ا وقيل هي بمعنى الا أن وكلاهما مستقيم لهن يجوز أن يتعلق بيجعل وأن يكون حالا من سبيلا .

قوله تعالى واللذان يأتيانها الكلام في اللذان كالكلام في اللاتي الا أن من أجاز النصب يصح أن يقدر فعلا من جنس المذكور تقديره إذوا اللذين ولا يجوز أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هاهنا ولو عرا من ضمير المفعول لأن الفاء هنا في حكم الفاء الواقعة في جواب الشرط وتلك تقطع ما بعدها عما قبلها ويقرأ اللذان بتخفيف النون على أصل التثنية وبتشديدها على أن احدى النونين عوض من اللام المحذوفة لأن الأصل اللذيان مثل العميان والشجيان فحذفت الياء لأن الاسم مبهم والمبهمات لا تثنى التثنية الصناعية والحذف مؤذن بأن التثنية هنا مخألفة للقياس وقيل حذفت لطول الكلام بالصلة فأما هذان وهاتين وفذانك فنذكرها في مواضعها .

قوله تعالى انما التوبة مبتدأ وفي الخبر وجهان أحدهما هو على ا أي ثابتة على ا فعلى هذا يكون للذين يعملون السوء حالا من الضمير في الظرف وهو قوله على ا والعامل فيها الظرف أو الاستقرار أي كائنة للذين ولا يجوز أن يكون العامل في الحال التوبة لأنه قد فصل بينهما بالجار والوجه الثاني أن يكون الخبر للذين يعملون وأما على ا فيكون حالا من شيء محذوف تقديره انما التوبة إذ كانت على ا أو إذا كانت على ا فإذ أو إذا ظرفان العامل فيهما الذين يعملون السوء لأن الظرف يعمل فيه المعنى وان تقدم عليه وكان التامة وصاحب الحال ضمير الفاعل في كان ولا يجوز أن يكون على ا حالا يعمل فيها الذين لأنه عامل معنوي والحال لا يتقدم على المعنوي ونظير هذه المسألة قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا